الملخص والتوصيات

الملخص

يعـد عنـصر العمـل البـشري الزراعي اهم عناصر و مكونات قطاع الـزراعة، و لـسوق العمل البشري مواصفات خاصة تميزة عن غيرة من اسواق السلع و الخدمات الاخري، و تعكس في نفس الوقت الطبيعة الخاصة بة، و يعرف سـوق العمـل البشري بانة الية تفاعل قوي العرض و الطلب علي خدمات عنصر العمل و تتحدد من خلالها الاجور والتوظف، و يتاثر سوق العمل البشري الزراعي مـثل غيـرة مـن الاسواق بالسياسات و البرامج التي تنتهجها الدولة داخل قطاع الـزراعة و يـنعكس ذلك علي حجم العمالة و الاجور و نوع البطالة داخل قطاع الزراعة، و هو ما استوجب تنفيذ هذه الدراسة.

و تتمثل المشكلة البحثية في عدم معرفة التطورات و التغيرات في اعداد و أجـور العمالة داخل قطاع الزراعة، و كذا حجم و نوع البطالة في ظل المتغيرات الاقتـصادية و الـسياسية و الاجتماعـية التي تواجة المقتصد القومي عقب تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي .

و تستهدف الدراسة بصفة أساسية تحقيق الأهداف التالية :-

- تـشخيص الوضـع الـراهن للعمالـة علي المستوي القومي و القطاعي (محافظـة القليوبية) في ظل سياسات التحرر الاقتصادي و ذلك من خلال دراسة حجم العمالة الزرآعية و الطلب و موسمية العمالة الزراعية.
- قـياس حجـم و نـوع البطالة داخل قطاع الزراعة سواء علي المستوي القومي او القطاعي (محافظة القليوبية).
- التعـرف علـي مـدي تاثيـر سوق العمل في القطاع الزراعي بسياسات الإصلاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

- قياس درجة الاختلال و التوازن في هيكل توزيع العمالة داخل سوق العمل خـــلال فترة الدراسة، و ذلك بصفة عامة علي المستوي القومي و محافظة القليوبية بصفة خاصة.

اعـــتمدت الدراسة في تحقيق اهدافها بصفة اساسية علي كلا من التحليل الاحصائي للمتغيـــرات موضـــع الدراســـة و تفسير النتائج المتحصل عليها في ضوء المنطق الاقتـــصادي و قـــواعد النظرية الاقتصادية الجزئية و الكلية، كما اعتمدت الدراسة علـــي البـــيانات الـــثانوية المنشورة و غير المنشورة من الجهات الحكومية و منها الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء، و الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي بـــوزارة الزراعة، و التعداد السكاني و كذلك مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار بديوان عام محافظة بنها .

و اشـــتملت الدراســـة علـــي اربعة ابواب رئيسية بالاضافة الي المقدمة و مـــشكلة الدراســـة و هـــدف الدراسة و الطريقة البحثية و مصادر البيانات و كذلك الملخـــص باللغتين العربية و الانجليزية و قائمة المراجع الاجنبية و العربية التي تم الاســـتعانة بهـــا فـــي هـــذة الدراســـة، و يتـــناول الباب الاول الاطار النظري و الاســـتعراض المرجعـــي و يقـــع فـــي فصلين يتناول الاول المفاهيم البحثية التي تـــضمنتها الدراسة، و ثانيهما الاستعراض المرجعي للدراسات و البحوث المتعلقة بالعمالـــة في مصر، حيث تم تقسيم هذه الدراسات و البحوث الي فترتين، بحوث و دراســـات اجـــريت خـــلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٩٩)، و الثانية بحوث و دراسات اجـــريت خـــلال الفتـــرة (١٩٩٣ – ٢٠٠٥)، و يمكـــن القول بان تلك البحوث و الدراسات قد القت الضوء علي العديد من الجوانب ذات الصلة بالعمالة الزراعية.

امـــا الـــباب الثانـــي يختص بدراسة السكان و قوة العمل و ينطوي علي فـــصلين اولهمـــا يتـــناول السكان و قوة العمل في جمهورية مصر العربية، و قد اســـفرت نـــتائج هـــذا الفصل عن انخفاض نسبة مساهمة سكان الريف من حوالي ٦١,٩% الـــي نحـــو ٥٦,٢% خلال فترة الدراسة، في حين ارتفعت نسبة مساهمة

الحـــضر مـــن نحـــو ٣٨,١% الي نحو ٤٣,٨% مما ينعكس تلقائيا علي انخفاض الاهمـــية النسبية للعمالة الزراعية بالنسبة للعمالة الكلية حيث انخفضت من حوالي ٣٧,٩% فـــي عام ١٩٨٠ الي نحو ٢٧,٥% عام ٢٠٠٥، في حين ارتفعت الاهمية النسبية للعمالة الغير زراعية من نحو ٦٢,١% في عام ١٩٨٠ الي حوالي ٧٢,٥% خـــلال عـــام ٢٠٠٥، و بتقدير نسبة الاعالة فقد بلغت حوالي ٥٩%، ٦٧% علي التوالي خلال التعدادات ١٩٨٦، ١٩٩٦ ثم انخفضت خلال عام ٢٠٠٦ لتصل لنحو ٦٥% و هو ما يعني ان كل ١٠٠ فرد منتج قادر علي اعالة ٦٥ فرد غير منتج و يعتبر انخفاض نسبة الاعالة في المجتمع خلال عام ٢٠٠٦ ظاهرة اقتصادية صحية للمجـــتمع المـــصري، كما اظهرت الدراسة انخفاض الاهمية النسبية للقوة البشرية (الفـــئة المنـــتجة) من نحو ٦٣,١% من جملة السكان خلال عام ١٩٨٦ الي نحو ٦٠,٤٠% مـــن جملـــة السكان خلال عام ٢٠٠٦ في حين ارتفعت الاهمية النسبية للـــسكان داخل قوة العمل من حوالي ٢٨,٤% الي نحو ٣١,٢% من جملة السكان فـــي القـــوة البـــشرية خلال تعداد ١٩٨٦ و عام ٢٠٠٦ علي التوالي، كما ارتفعت الاهمـــية النـــسبية لفـــئة العاملين من حوالي ٢٥,٥% الي نحو ٢٧,٤% من جملة الـــسكان داخل قوة العمل علي التوالي خلال تعداد عام ١٩٨٦، و عام ٢٠٠٦ علي حـــين ارتفعـــت نظيرتها بالنسبة لفئة المتعطلين من حوالي ٢,٩% الي نحو ٣,٨% علي التوالي من جملة السكان داخل قوة العمل خلال نفس فترة الدراسة.

فـــي حين يتناول الفصل الثاني بالدراسة السكان و قوة العمل في محافظة القليوبية، و قد اظهرت نتائج الدراسة ان محافظة القليوبية تحتل المركز الثامن بين محافظـــات الجمهـــورية بالنـــسبة لعدد السكان حيث تمثل حوالي ٦,١% من جملة ســـكان مـــصر، كمـــا بلغت نسبة السكان الريفيين نحو ٥٩,٤% بينما نسبة سكان الحضر فقد بلغت نحو ٤٠,٦% من جملة سكان محافظة القليوبية خلال عام ٢٠٠٦ ، و ارتفاع الاهمية النسبية للسكان الريفيين عن سكان الحضر يعكس تلقائيا ارتفاع الاهمـــية النسبية للعمالة الزراعية خلال فترة الدراسة، و قد تبين من نتائج الدراسة

ان نسبة الاعالة داخل محافظة القليوبية قد قدرت بنحو ٨٣% لعام ١٩٨٦ ثم انخفضت لتبلغ ٦٧,٥% لعام ١٩٩٦، كما اتضح ايضا ارتفاع الاهمية النسبية للقوة البشرية(الفئة المنتجة) داخل محافظة القليوبية من نحو ٧٩,٦% من جملة السكان خلال تعداد ١٩٨٦ الي نحو ٨٧,٣% من جملة السكان خلال عام ٢٠٠٥ في حين انخفضت الاهمية النسبية للسكان داخل قوة العمل من حوالي ٢٦,٢% الي نحو ٢٥,١% من جملة السكان في القوة البشرية خلال تعداد ١٩٨٦ و عام ٢٠٠٥ علي التوالي، كما ارتفعت الاهمية النسبية لفئة العاملين (المشتغلين) من حوالي ٢٣,١% الي ٢٣,٩% من جملة السكان داخل قوة العمل علي التوالي خلال تعداد ١٩٨٦، عام ٢٠٠٥، في حين انخفضت نظيرتها لفئة المتعطلين من حوالي ٣,١% الي نحو ١,٢% علي التوالي من جملة السكان داخل قوة العمل خلال نفس الفترة للدراسة.

و يختص الباب الثالث بدراسة الوضع الراهن للعمالة الزراعية في ظل سياسات التحرر الاقتصادي، و ذلك خلال فترتين للدراسة الفترة الاولي (١٩٨٠ – ١٩٩٢) و تمثل الفترة اثناء تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي و الفترة الثانية (١٩٩٣ – ٢٠٠٥) و تمثل الفترة بعد تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي، و ينطوي هذا الباب علي فصلين يتعرض الفصل الاول للتعرف علي الوضع الراهن للعمالة الزراعية في مصر في ظل سياسات التحرر، و قد اظهرت نتائج الدراسة تزايد حجم العمالة خلال فترتي الدراسة و قدرت بحوالي ٣٢ الف عامل خلال الفترة الاولي للدراسة، و نحو ٥٧ الف عامل خلال فترة الدراسة الثانية و قد بلغ معدل الزيادة السنوي حوالي ٠,٧٣%، ١,٥% للفترة الاولي و الثانية علي التوالي من متوسط حجم العمالة في تلك الفترة، كما اتخذت العمالة الغير زراعية اتجاة عام متزايد قدر بنحو ١٦٤ الف عامل، ٣٩٦ الف عامل لفترتي الدراسة الاولي و الثانية علي التوالي، و قد بلغ معدل الزيادة السنوي نحو ٢,٠٧% للفترة الاولي، ٣,٤% للفترة الثانية، و من الجدير بالذكر ان متوسط حجم العمالة الزراعية للفترة الاولي قد بلغ حوالي ٤,٤٠٥ مليون عامل بنسبة تقدر بنحو ٣٥% من العمالة

القومـــية، اما خلال الفترة الثانية للدراسة فقد بلغ نظيرة نحو ٤,٩٤٢ مليون عامل بنـــسبة تقدر بحوالي ٢٩% من حجم العمالة القومية، اما متوسط حجم العمالة الغير زراعـــية فقـــد بلـــغ نحو ٧,٩٣٣ مليون عامل، ١١,٨٣٩ مليون عامل بنسبة تقدر بحوالـــي ٦٤%، ٧١% مـــن حجـــم العمالة القومية للفترتين الاولي و الثانية علي التـــرتيب، كمـــا تبـــين ان العمالة القومية اتخذت اتجاة عام متزايد بمعدل تغير بلغ ١,٦%، ٢,٧% من متوسط حجم العمالة القومية و ذلك خلال فترتي الدراسة علي التوالي.

كما يتضح من الدراسة ان المتوسط السنوي لاجر الرجل الزراعي النقدي اليومـــي قد ارتفع من حوالي ٤,١١ جنيها خلال فترة الدراسة الاولي الي نحو ٨,٥ جنيها بعد تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي بمتوسط سنوي بلغ نحو ٦,٣١ جنيها من اجمالي فترة الدراسة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥)، كما اتضح ايضا ان المتوسط السنوي لاجـــر الرجل الزراعي الحقيقي اليومي قد انخفض من حوالي ٤,٠٣ جنيها للفترة الاولـــي الي نحو ٢,٢١ جنيها خلال الفترة الثانية بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣,١٢ جنيها من اجمالي فترة الدراسة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥)، بينما تبين ان المتوسط السنوي لاجـــر الولد الزراعي النقدي اليومي قد ارتفع من حوالي ٢,١٦ جنيها خلال الفترة الاولـــي للدراسة الي نحو ٤,٨٣ جنيها خلال الفترة الثانية للدراسة بمتوسط سنوي بلـــغ نحـــو ٣,٤٩ جنيها من اجمالي فترة الدراسة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥)، كما اتضح ايـــضا ان المتوســـط السنوي لاجر الولد الزراعي الحقيقي اليومي قد انخفض من حوالـــي ٢,٠٥ جنيها خلال فترة الدراسة الاولي الي نحو ١,٢٢ جنيها خلال الفترة الثانـــية للدراســـة بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١,٦٦ جنيها من اجمالي فترة الدراسة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥) ممـــا يعكس مدي التفاوت الواضح بين حركة الاجور الزراعية و حلـــركة الاسعار داخل المقتصد المصري، و بتقدير موسمية الطلب علي العمالة الـــزراعية رجـــال تبـــين انخفـــاض الطلـــب خلال شهور فبراير، مارس، يوليو، اغـــسطس، سبتمبر، نوفمبر، ديسمبر حيث انخفاض الدليل الموسمي عن متوسطة

العـــام بنسب بلغت نحو ٥,٥٣%، ٢٥,٧٦%، ٢٠,٢٩%، ٢٨,٤٨%، ٢٧,٩٥%، ٢٩,٧%، ٢٥,٩٤% علي التوالي، في حين ارتفع الطلب خلال شهور مايو، يونيو، اكتوبـــر بنسبة زيادة بلغت حوالي ٧٨,٦٢%، ٥٣,٩٦%، ١٢,٧٢% علي التوالي، كمـــا تبين انخفاض الطلب علي العمالة الزراعية بالنسبة للاولاد عن المتوسط العام خـــلال اشهر فبراير، مارس، ابريل، اغسطس، اكتوبر، نوفمبر، و ديسمبر بنسب بلغـــــت حوالـــــي ٦٢,١١%، ٥٠,٩٨%، ٤٨,٢٧%، ٤٦,٣٨%، ١١,١٤% ، ٣٩,٦٣%، ٧٤,٧٦% لكـــل منهم علي الترتيب، في حين ارتفع الطلب خلال اشهر مايـــو، يونيو، و سبتمبر حيث بلغ الدليل الموسمي فيها ١٠٥,٨٩%، ٢٩٧,٩٣%، ١٨٤,٣١%، ٢٢١,١%، لكل منهم علي التوالي.

و يتـــناول الفـــصل الثانـــي دراســـة الوضع الراهن للعمالة الزراعية في محافظـــة القليوبـــية في ظل التحرر الاقتصادي حيث تبين من نتائج الدراسة تزايد حجم العمالة الزراعية بما يعادل ١,١٤ مرة خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٥) حيث اتخـــذت اتجـــاة عـــام تصاعدي بمقدار ١٢٤ عامل و بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ١,٣٠% مـــن اجمالـــي حجـــم العمالة الزراعية داخل محافظة القليوبية خلال فترة الدراســـة، كمـــا اتضح ان مركز بنها يمثل اكبر تجمع للعمالة الزراعية بالمحافظة حـــيث بلـــغ حوالـــي ٣ الاف عامل زراعي بينما ياتي في المرتبة الاخيرة مركز الخانكة حيث بلغ نحو ٤٢٩ عامل زراعي، في حين اظهرت الدراسة ان المتوسط الـــسنوي لاجـــر الرجل الزراعي النقدي اليومي قد ارتفع من حوالي ٤,٠٩ جنيها خـــلال الفتـــرة الاولـــي للدراسة الي نحو ٨,٥ جنيها بعد تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي داخل محافظة القليوبية بمتوسط سنوي بلغ ٦,٣ جنيها من اجمالي فترة الدراسة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥)، كما اظهرت النتائج ان متوسط الاجر الحقيقي للرجل قـــد انخفـــضت مـــن حوالي ٤,٢ جنيها الي نحو ٢,٢٤ جنيها خلال الفترة الثانية للدراســـة بمتوسط سنوي بلغ نحو ٣,٢ جنيها من اجمالي فترة الدراسة، بينما تبين ان المتوســـط السنوي لاجر الولد الزراعي النقدي اليومي داخل المحافظة قد ارتفع

مـــن ٢,٣ جنية لفترة الدراسة الاولي لنحو ٥,٩ جنيها لفترة الدراسة الثانية بمتوسط ســـنوي بلـــغ نحو ٣,٩ جنيها خلال اجمالي فترة الدراسة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥) كما اظهـــرت النـــتائج ايـــضا انخفاض المتوسط السنوي لاجر الولد الزراعي الحقيقي اليومـــي مـــن حوالي ٢,١٧ جنيها خلال الفترة الاولي للدراسة لنحو ١,٥٤ جنيها للفترة الثانية بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣,١٨ جنيها من اجمالي فترة الدراسة داخل محافظـــة القليوبـــية، ممـــا يعكس ايضا مدي التفاوت الواضح بين حركة الاجور الـــزراعية و حـــركة الاسعار داخل المقتصد القطاعي الزراعي، و بتقدير موسمية الطلب علي العمالة الزراعية رجال بمحافظة القليوبية تبين انخفاض موسمية الطلب عـــن متوسطة العام خلال اشهر فبراير، مارس، يوليو، اغسطس، سبتمبر، اكتوبر، نوفمبـــر، ديسمبر بنسب بلغت نحو ٤٧,٩١%، ٥٥,٩٢%، ٢٠,٨٣%، ٤,٥٥%، ٣٨,٤٨%، ١٨,٠٢%، ٤٨,٣٤%، ٣٧,٣٨% علـــي التوالي في حين ارتفع الطلب علـــي العمالـــة البـــشرية رجال خلال اشهر ابريل، مايو، يونيو، بنسب بلغت نحو ١٢٣,٣٩%، ١٤٦,٨٦%، ١٤٢,٣٢%، علـــي التوالي داخل محافظة القليوبية، و اظهـــرت النـــتائج ايـــضا انخفاض الطلب علي عمالة الاولاد خلال اشهر فبراير، مـــارس، ابـــريل، اغـــسطس، نوفمبر، و ديسمبر بنسب بلغت حوالي ٨٦,٣٨%، ٨٠,٨٤%، ٤٤,٣٦%، ٦٧,٠٣%، ٧٢,٨٧%، ٩٢,٨٨% لكل منهم علي الترتيب، بينما زاد الطلب علي عمالة الاولاد حيث بلغ الدليل الموسمي حوالي ١٣٤,٢٦%، ٢٩٩,٩٢%، ١٨٠,٧٣%، ٢٩٧,٦٧%، ١٣١,٢٣% خـــلال اشـــهر مايو، يونيو، يولية، سبتمبر، و اكتوبر لكل منهم علي التوالي .

و يحـــتوي الـــباب الـــرابع علـــي الوضع الراهن للبطالة بقطاع الزراعة المـــصري فـــي ظـــل التحرر الاقتصادي و ينطوي هذا الباب علي فصلين يتناول الاول دراســـة وضع البطالة بقطاع الزراعة المصري في ظل التحرر الاقتصادي حـــيث اظهرت نتائج الدراسة ارتفاع معدل البطالة حيث بلغت ٨,٨% عام ١٩٩٦ ونحـــو ٩% عـــام ٢٠٠٠ ثم واصلت الارتفاع الارتفاع لنحو ١١,٢% عام ٢٠٠٥

حـيث بلغ معدل البطالة للاناث نحو ٢٥,١% بينما بلغ نظيرة للذكور نحو ٧,١% خـلال نفـس العام . كما تبين أن الدخل الزراعي النقدي يتزايد سنويا بمقدار بلغ حوالـي ١٦٨٦ مليون جنـية، و بمعدل زيادة سنوي معنوي احصائيا بلغ حوالي ١٨% مـن المتوسـط السنوي البالغ نحو ٩٣٦١ مليون جنية خلال فترة الدراسة الاولـي كمـا اخذ نظيرة اتجاة عام تصاعديا خلال فترة الدراسة الثانية بمقدار بلغ نحـو ٣٧٦٨ مليون جنـية و بمعـدل زيادة سنوي معنوي احصائيا بلغ حوالي ٢٨,٧% من المتوسط السنوي البالغ نحو ١٣١٤٥ مليون جنية خلال فترة الدراسة، كمـا اتضح ايضا ان الدخل الزراعي الحقيقي اتخذ اتجاة متزايد بمعدل بلغ ٨٨,٨٠ مليون جنية و بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٠,٨٠% من المتوسط السنوي البالغ نحـو ١١٠١٩ مليون جنيها خلال فترة الدراسة الاولي، كمت تزايد نظيرة خلال فترة الدراسة الثانية حيث بلغ نحو ٣٧١,٢ مليون جنية بمعدل تزايد سنوي معنوي احـصائيا بلـغ حوالي ٠,٧٣% من المتوسط السنوي البالغ نحو ٥١٠٧٢,٤ مليون جنية

خـلال فتـرة الدراسة، كما اظهرت النتائج ان هيكل توزيع العمالة داخل قطاع الزراعة شبة ثابت و غير مختل علي مدار فترتي الدراسة الاولي (١٩٨٠ – ١٩٩٢)، الثانية (١٩٩٣ – ٢٠٠٥) فما زالت عمالة التوازن تشكل نحو ٨٨% من العمالة الفعلية فضلا عن ان التدرج الهيكلي في توزيع العمالة تدرج ايجابي و ليس سلبي حيث ان عمالة التوازن اكبر من العمالة الدنيا خلال فترتي الدراسة، و هو ما يعكـس الاثـر الايجابي للاصلاح الاقتصادي، و توصلت الدراسة الي ان ظاهرة الـبطالة المقـنعة ظاهـرة سابقة و حاضرة في القطاع الزراعي المصري، و ان اشـتدت حدتها بعد تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي حيث ارتفعت من نحو ٢٦ الـف عامـل بمعدل يناهز ٠,٦ % خلال الفترة الاولي لتصل الي نحو ٦٢٠ الف عامـل بمعدل يقترب من ١٢% بعد تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي، و هو ما يعنـي ان حجم البطالة المقنعة حاليا اصبح ٢٤ مثل نظيرتها قبل تطبيق الاصلاح

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة بالاتي .

١. ضـــرورة العمل علي بناء قاعدة معلومات علي اسس علمية صحيحة و علي مـــستوي عـــال مـــن الدقـــة، و توحيد مصادر البيانات او علي الاقل اعتماد الجهـــات المختلفة علي مصدر اساسي حتي يتسني استقراء المفاهيم الخاصة بتقديـــرات العمالة في مصر و البيانات المتعلقة بها كالاجور الزراعية اليومية و السنوية.

٢. الحـــد من الاسراف في استخدام العمل البشري الزراعي الذي لم تعد انتاجيتة تتمشي و المنطق الاقتصادي، و توجية العمالة الزائدة الي مشاريع استصلاح و استزراع الاراضي الجديدة بهدف رفع كفائة العمل المستخدم في الزراعة و الارتقـــاء بمـــستوي معيشة الزراع من خلال زيادة الدخل الزراعي و الدخل القومـــي. حـــيث بلـــغ حجم عمالة التوازن ٤,٦٣٢ مليون عامل بينما كانت العمالة الفعلية ٥,٢٨٠ مليون عامل كما بلغ الدخل الزراعي النقدي ٨٠,٦٢٨ مليون جنيه في حين بلغ الدخل الزراعي الحقيقي ١٤,٧٠٢ مليون جنيه.

٣. الاهتمام بمشروعات تنمية القرية و تشجيع قيام الصناعات المنزلية و الريفية و التـــي يمكـــن من خلالها امتصاص فائض العمل في الاوقات التي ينخفض فـــيها الطلـــب علي العمالة الزراعية و استخدامها في سد حاجة الطلب علي العمـــل الزراعي اوقات الذروة و ذلك للاسهام في توفير دخل مستقر للعمال الـــزراعيين طـــوال العام. حيث تبين انخفاض الطلب علي العمالة الزراعية رجـــال خـــلال شـــهور فبرايـــر، مارس، يوليو، اغسطس، سبتمبر، نوفمبر، ديـــسمبر حيث انخفاض الدليل الموسمي عن متوسطة العام بنسب بلغت نحو ٥,٥٣%، ٢٥,٧٦%، ٢٠,٢٩%، ٢٨,٤٨%، ٢٧,٩٥%، ٢٩,٧%، ٢٥,٩٤% علـــي التوالـــي، في حين ارتفع الطلب خلال شهور مايو، يونيو، اكتوبـــر بنـــسبة زيادة بلغت حوالي ٧٨,٦٢%، ٥٣,٩٦%، ١٢,٧٢% علي

التوالـــي، كما تبين انخفاض الطلب علي العمالة الزراعية بالنسبة للاولاد عن المتوسط العام خلال اشهر فبراير، مارس، ابريل، اغسطس، اكتوبر، نوفمبر، و ديسمبر بنسب بلغت حوالي ٦٢,١١%، ٥٠,٩٨%، ٤٨,٢٧%، ٤٦,٣٨%، ١١,١٤% ، ٣٩,٦٣%، ٧٤,٧٦% لكـــل منهم علي الترتيب، في حين ارتفع الطلـــب خـــلال اشهر مايو، يونيو، و سبتمبر حيث بلغ الدليل الموسمي فيها ١٠٥,٨٩%، ٢٩٧,٩٣%، ١٨٤,٣١%، ٢٢١,١%، لكل منهم علي التوالي.

٤. احكام الاشراف و الرقابة من حائزي الارض الزراعية علي العمالة الموسمية اثـــناء فتـــرات العمـــل لرفع انتاجيتهم و العمل الوقت الفعلي لاداء العمليات الزراعية المختلفة.

٥. دور الدولـــة في تطوير تنمية النظام المعيشي للعمال الزراعيين المعدمين من خـــلال تطبيق مظلة تامينات اجتماعية و تامين صحي لهم يؤدي الي نوع من الستقرار و الذي بدورة ينعكس ايجابيا علي انتاجيتهم.

٦. ضرورة تملك العمال الزراعيين الموسمين المعدمين اراضي جديدة مستصلحة و خصوصا في المشروعات الزراعية العملاقة بجنوب الوادي و سيناء لخلق الـــتوازن الاقتـــصادي السليم داخل سوق العمل الزراعي و الحد من مشكلتي الـــبطالة المقنعة و الجزئية. حيث بلغ معدل البطالة المقنعة ١٣,٣% كما بلغ معدل فائض قوة العمل ٠,٦٠% بينما بلغ معدل البطالة الجزئية ٣٤,٤%.

٧. ضـــرورة الاســـتمرار في اجراء مثل هذة الدراسات حيث تعد امرا ضروريا لملاحقـــة الـــتطورات التـــي تلازم التطور في القطاع الزراعي و التي تتسم بالتغيـــر الـــسريع و المتواصل، مع التركيز علي الدراسات التي تتناول كفاءة استخدام العنصر البشري باعتبارة اهم عناصر الانتاج.